اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
فاكس : 3339227
هاتف : 3335852

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر
التكامل العربي
في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية
وتحقيق الأمن الغذائي العربي

التكامل الاقتصادي العربي والتحديات المطلوبة

اعداد
الزميل : محمد بلحاج عمر
عمادة المهندسين
الجمهورية التونسية

بيروت 8 - 11 / 9 / 1997

التكامل الاقتصادي العربي
والتحديات المطلوبة

*** العولمة ومتطلباتها:**

انطلق قطار العولمة وأخذ يزحف بسرعة فائقة وفي كل الاتجاهات، ولم يعد أمامنا نحن العرب الا خيار واحد، هو أن نتعرف على ما ينتظرنا من تحديات اقتصادية وكيف سنواجهها، وكيف سنؤمن بقائنا ونحصن اقتصادنا ونحافظ على وحداتنا الانتاجية ونوفر الشغل لعاطلينا كيف سنتدارك من جهة ما فاتنا، ونواجه من جهة أخرى ما هو آت بدون شك.

كيف يجب أن نتصرف لنحافظ على خيرات وطننا ونوظفها لخدمة امتنا ونسخرها لتلبية حاجيات مواطنينا ونضمن لوطننا مكانة محترمة في المجتمع الدولي.

إن عولمة الاقتصاد التي سيتعمم قانونها في العشرية المقبلة تعتمد على منطق "البقاء للأقوى" وسيتم اقصاء وإلغاء الضعفاء تبعا لقانون المنافسة الذي قد يبدو معقولا ومنطقيا.

فبالأسعار والجودة سينحى عدد كبير من الوحدات الانتاجية المحلية اذا لم تتسلح بما هو ضروري لمواجهة المرحلة المقبلة. لكن المثير للقلق هو أن المتنافسين ليسوا متساوين. فالمنافسة الطبيعية تحدث بين أطراف متقاربة في الوسائل والامكانات أما المنافسة التي ستفرض علينا ستكون في صالح الشركات الاجنبية التي تحتكر التكنولوجيا وتعتمد في سلوكها الانتاجي على البحث العلمي وتلجأ عند الضرورة الى مراكزها الاصلية للبحث عن الدعم المالي والتجاري.

إن المواجهة الاقتصادية التي سيضطر اقتصادنا خوضها في المستقبل تلتزم التحكم في التكاليف وفي التكنولوجيا وفي الحصول على المواد الأولية.

فما هو الطريق السليم الذي يجب ان نسلكه لندافع عن ذاتنا ونحصن اقتصادنا ونواجه التحديات الاقتصادية التي تنتظرنا في أفق العشرية الأولى من القرن المقبل، وخاصة مشكل انتاج المواد الأساسية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.

*** هيكل التجارة الغربية الدولية:**

أهمية اقتصاد البلاد العربية بالنسبة للاقتصاد العالمي، ففي خلال الخمس سنوات الماضية زاد الانتاج المحلي الاجمالي للمنطقة بسرعة تزيد عن ضعف سرعة النمو في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولم يسبق منطقتنا في سرعة النمو غير منظمة المحيط الهادئ الأسيوية.

لكن معدلات الزيادة السكانية في أقطارنا تعد من أعلى المعدلات في العالم، وهذا من شأنه أن يعطل في زيادة نصيب الفرد من الدخل، هذا النصيب الذي يصبح سلبيا في بعض الحالات، ويعيش في المنطقة ما يقرب من 300 مليون نسمة وربما يتضاعف هذا الرقم في الفترة 2025 - 2030 وسيشمل عندها 6% من اجمالي قوة العمل في العالم في مقابل 11% في العالم الصناعي.

وليس تعداد السكان في المنطقة هو الذي ينمو فحسب بل أن معدلات التحضير أيضا من أعلى المعدلات في العالم، اذ ما يقرب من 60% من الزيادة السكانية سوف يقيمون في نهاية الأمر في مدن المنطقة وعواصمها، حيث يستهلكون من الطاقة عشرة أضعاف ما يستهلكه الريف، وحيث تكون الحاجة ماسة الى الماء النظيف ووسائل النقل الفعالة.

كذلك تطور التجارة – عندما يقاس بصادرات السلع – كان طيبا حتى سنة 1993 حيث بلغ النمو 7 و 8% في السنة وهذا الرقم يفوق الرقم العالمي الذي يبلغ 5 و 6% ولكنه مازال أقل من نسبة 10% التي تحققت في آسيا، ولم يعد انتاج النفط الخام والانتاج الزراعي هما المجالان الوحيدان للنمو، فالصناعات البيتروكماوية والتعدين والاسمنت والتشييد وصناعة السلع الاستهلاكية كلها آخذة في الزيادة.

والعنصر الذي تطور هو الاستثمار الاجنبي المباشر وهو جزء هام من الاستثمارات الخاصة التي تحرك النمو الاقتصادي.

دور الدول العربية في الاقتصاد العالمي، ذو أهمية كبرى إذ ان المنطقة لديها قاعدة غنية بالموارد الطبيعية وبالقدرات البشرية ذات المستوى العالي والجيد كما أن المنطقة تقع من الناحية الجغرافية بالقرب من الأسواق الرئيسية.

وعلى الرغم من كل هاته المعطيات ومن الأهمية الكبيرة للتجارة الدولية العربية نجد أن أهميتها النسبية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض من فترة الى أخرى.

كما تعاني التجارة الخارجية العربية من اختلال في هيكلها السلعي اذ تشكل السلع الأولية الجزأ الأعظم من صادراتها، بينما تستورد هذه الدول مختلف أنواع السلع الغذائية والاستهلاكية والسلع الرأسمالية والوسيطة، ويعد الاعتماد على الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول الصناعية وضغطها على عائدات التصدير العربية بشكل كبير أحد السمات الرئيسية للتجارة العربية.

وفي الوقت نفسه لازالت التجارة العربية البينية تشكل نسبة ضئيلة من مجمل التجارة العربية اذ بلغ حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المتوسط السنوي لنسبة الصادرات العربية البينية الى الصادرات العربية الاجمالي حوالي 8% في المتوسط سنويا مقابل 9% للواردات العربية البينية من نظيراتها الاجمالية.

والحال ان التجارة العربية البينية، أحد أفضل الحلول والوسائل التي تساعد على بروز الوطن العربي ككتلة اقليمية يمكن ان يكون لها وزنها المتميز في التجارة العالمية حتى في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

* معوقات التجارة العربية البينية

– المعوقات الداخلية: تشتمل على جميع العوامل الهيكلية الانتاجية والموسسية والخدمية حيث تتركز في ضعف القاعدة الانتاجية العربية بشكل عام وضعف علاقات التشابك والتوازن القطاعي الانتاجي العربي، مع ضعف البنية الأساسية في العديد من الأقطار العربية الى جانب الحاجة الى المزيد من التمويلات لتمويل التجارة العربية البينية.

– المجموعة الثانية من هذه المعوقات تغطي جميع القيود الادارية والقمرقية (على الصادرات والواردات) بالاضافة الى العوائق السياسية.

– المعوقات الخارجية: تنقسم أيضا الى قسمين او مجموعتين.

تتضمن الأولى: تنامي الترابط العضوي بالأسواق العالمية وذلك من نواحي عديدة من أهمها.

جذب الاقطار النامية للانضمام اليها ضمن اتفاقيات ثنائية وسياسية القروض المشروطة بالاضافة الى الاستثمارات الأجنبية في أقطارنا ودورها الكبير في استنزاف الفائض الاقتصادي المتاح وفرض شروط غير عادلة في بناء وتشغيل مشروعتها في تلك الأقطار.

المجموعة الثانية تتضمن سياسات الدعم والاغراق الخارجية حيث تعتبر من اشد المخاطر التي تواجهها الاقطار العربية وتجارتها البينية بشكل خاص وذلك بتعاون مشترك بين البلدان المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات.

*** التجارة العربية الزراعية:**

- ولقد اهتم الخبراء طيلة السنوات التي دارت خلالها مفاوضات تحرير التجارة الدولية بعنصر تجار الزراعة وعلى أثر التحرير على الاسعار العالمية للسلع الزراعية، ومن أهم النتائج لهذه الدراسات أن التخلص من اجراءات حماية الزراعة في البلاد المتقدمة سيؤدي الى:

- انخفاض المعروض من السلع من الدول المتقدمة ولهذا يتوقع:

* أن يرتفع (في أغلب الأحيان) السعر العالمي لأغلب السلع

* أن ترتفع أسعار السلع التي تتمتع حاليا بدرجة عالية من الحماية في الدول المتقدمة بدرجة أكبر من بقية السلع (منتجات الألبان، السكر، اللحوم).

* يتوقع إرتفاع كبير في أسعار الاقمح يعكس التخلص من معدلات الحماية العالية في الدول المتقدمة.

كما يجب الاشارة الى أن انتاج القمح قد يزداد وأسعار القمح قد تتناقص في أعقاب التحرير إذا صاحب ذلك التخلص من سياسة استبعاد جزء من الأرض الزراعية من انتاج القمح كما يحدث في الولايات المتحدة وبعض البلاد المتقدمة الأخرى.

كذلك تؤكد كل الدراسات على أن سعر الارز سيرتفع بدرجة ربما تكون أقل من أسعار باقي الحبوب، وهذا يعطي فكرة عن الأهمية المحدودة التي تعطيها الدول المتقدمة في السوق العالمية للأرز.

*** عولمة التجارة الحثيثة التي نعيشها في أواخر هذا القرن والناتجة عن:**

- خفض الحواجز الجمروكية وغير الجمروكية
- الحد من القيود التنظيمية
- التحسين في المعلومات والنقل
- التقدم السريع في التكنولوجيا

أدت الى زيادة الضغوطات التنافسية على المؤسسات، وتتوقف قدرة المؤسسات على الاستجابة للتحديات التنافسية في المقام الأول على إدارتها الداخلية وأساليب الانتاج وتوافر الموارد وهذا لا يكون الا بتوفير المؤشرات اللازمة لمواجهة التحديات الانمائية وتعزيز الانتاجية والنمو عن طريق الاخذ بخيارات مناسبة وتحسينات مؤسسية ملائمة وتتلخص هذه المؤشرات في:

*** مؤشرات عن اجمالي الاقتصاد:**

توضيح الاقتصاد او حالة قطاع معين والمقارنة بين ادائها في الفترات المختلفة أو بالقياس الى الاقتصادات او القطاعات الأخرى.

تشخيص العوامل التي تعوق النمو والكفاءة الاقتصادية.

*** المؤشرات القطاعية:**

تهم أسواق التصريف وخاصة التصدير التي تعتبر اختيارا حاسما للقدرة التنافسية للمنتوج المحلي.

الحلول لتطوير التجارة البينية وتوسيع مجالاتها المختلفة

يمكن إيجاد بعض الحلول التي تساعد على:

- التطوير
- توسيع المجالات التبادلية

I – على المدى القصير:

فرز بعض الحلول التي تتمحور حول:

- زيادة فاعلية جميع الاتفاقيات العربية المشتركة
- إعادة النظر في جميع المشروعات العربية المشتركة وتشجيع الاستثمار العربي العام والخاص في مشروعات أخرى ذات جدوى اقتصادية ونفع عام داخل المجموعات العربية نفسها.
- العمل على انشاء هيئة عربية مشتركة للتمويل بجميع أنواعه
- العمل على انشاء هيئة عربية للتسويق بمختلف مراحله
- توفير الضمان اللازم للتبادل التجاري فيما بين الاقطار العربية
- توفير الأسس اللازمة ضمن قطاعي الزراعة والصناعة لتحقيق بعض اجزاء مرحلة الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

II – على المدى البعيد:

الاستراتيجية المقترحة لتطوير التجارة البينية ترتكز على ركنين أساسيين:

– الأول: توجيه هذه الاستراتيجية للداخل أي أنها تعمل على الوفاء للاحتياجات الانتاجية للاقتصاد العربي الى جانب الايفاء بمتطلبات الاستهلاك النهائي للغالبية العظمى من المواطنين العرب.

– الثاني: أن تستهدف هذه الاستراتيجية إقامة هياكل انتاج متشابكة ومترابطة عضويا ومتكاملة رأسا على المستوى القومي وذلك من خلال تنسيق أنماط الاستثمار والمشاريع والخطط إضافة الى إيجاد إطار للتخصيص بين الاقطار العربية ضمن مجالات التكامل الاقتصادي المعروفة.

الجهود العربية الجماعية لتطوير التبادل التجاري العربي البيني

من خلال الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة حاولت تقريب وجهات النظر واحراز بعض التقدم في مجالات التبادل التجاري العربي البيني، وقد تم عقد اتفاقيات تجارية جماعية كإطار قانوني ضمن الجامعة العربية وهذه الاتفاقيات في:

1) اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين الاقطار العربية بالجامعة العربية لعام 1953 وتعديلاتها.

2) قرار انشاء السوق العربية المشتركة لعام 1963.

3) اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1977.

4) اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الاقطار العربية لعام 1981.

الهدف من كل هذه الاتفاقيات هو امكانية تحقيق وحدة اقتصادية عربية تخللها سوق عربية مشتركة.

تحرير المبادلات التجارية فيما بينها من القيود القمرقية والرسوم والضرائب وإيجاد صيغة لتوحيد العملات العربية ضمن وحدة نقدية عربية.

(الدينار العربي الموحد) وصولا الى عقدين هدف أكبر هو تحقيق تكامل اقتصادي عربي.

وحتى يتمكن الوطن العربي من إطلاق امكانياته الضخمة فهو بحاجة الى جذب تدفقات كبيرة من الاستثمارات ولابد من بذل جهود لزيادة نصيب المنطقة من الأموال الاستثمارية العالمية عن طريق إنشاء كتلة اقتصادية متكاملة تتميز بدرجة عالية من الانفتاح، ولحجم سوق كبير واستقرار كامل.

ولتحقيق الهدف لابد لنا من احداث ثورة فكرية في مفاهيمنا – يجب أن يصبح الرخاء – وليس الايديولوجيا موضع الاهتمام الأساسي للمواطنين والحكومات في المنطقة.

وكذلك يجب أن تكون المصالح الاقتصادية – وليس المسائل السياسية – هي التي تحدد تصرفاتنا وقراراتنا وعلاقتنا. وتحقيقا لهذا الغرض يجب على حكومات المنطقة ان تخلق بيئة تشجع المنتجات الحرة ونشاط الأعمال الذي يعبر الحدود بلا قيود.

ولتحويل هذه الرؤية الى حقيقة واقعية يجب ان تتفق دول المنطقة على إطار مؤسس للتكامل الاقتصادي ويشمل ذلك إزالة العوائق من طريق التجارة وانتقال رؤوس الأموال وانشاء قواعد مشتركة للقانون التجاري وحماية حقوق الملكية بالاضافة الى تعزيز تنفيذ العقود.

كما يحتاج الوطن العربي أيضا الى أجهزة تنظيمية أكثر تقدما حتى يتمكن من الاستفادة بصورة كاملة وما منحته الطبيعة من مميزات مثل:

- موقعه الجغرافي الاستراتيجي
- أراضيه الخصبة
- موارده المائية
- احتياطاته الهائلة من الطاقة

- أسواقه والايادي العاملة فيها
- قدراته التكنولوجية
- تراثه التاريخي الفريد
- امكانياته السياحية التي لم تستثمر بالكامل بعد

وقد حققت معظم دول العالم – بما في ذلك أوروبا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية – التحول من السياسة الى الاقتصاد، ومن تراكم الارصدة الى وحدات التصنيع ومن الكهرباء الوطني الى المصالح الاقليمية.

الأساس إذا هو تغيير الاتجاه النزولي الحالي للاقتصاد في المنطقة وتحويله الى اتجاه صعودي يبشر بالخير والنجاح في هذا السبيل يتطلب العزم والشجاعة والالتزام القوي بالعمل على تحقيق النمو والرخاء في المستقبل وعلينا ان نتغلب على قيود الماضي، وأن ننطلق الى الأمام بقوة حتى نلحق ببقية العالم.

وسوف تخسر دول المنطقة الكثير إذا هي أضاعت بهذه الفرصة، ولكنها تكسب كثيرا إذا هي اتخذت الخطوات الصحيحة في السنوات المقبلة.

محمد بالحاج حمد